مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الطلاق فى السنوات الأولى للزواج : دراسة ميدانية فى قرية منيا الحيط بمحافظة الفيوم

د. ربيع كمال كردى صالح

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/QARTS.2022.177504.1556

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الثاني) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN (Print): 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN (Online): 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الطلاق فى السنوات الأولى للزواج: دراسة ميدانية فى قرية منيا الحيط بمحافظة الفيوم

الملخص:

تهتم الدراسة ببحث بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى حدوث الطلاق. وتعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج الأنثروبولوجى بأدواته دليل العمل الميدانى والمقابلة المتعمقة والإخباريين. وأجريت الدراسة على (١٥) حالة تم تقسيمهم إلى (٤) حالات فوق سن الخمسين، و(١١) حالة مابين ٣٠-٣٦ عاماً من المطلقين.

توصلت الدراسة إلى أن الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. كما أوضحت الدراسة أن الصراع الخفى للسلطة الأمومية من ناحية أم الزوجة أو أم الزوج يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. كما أن المستوى المهنى المرتفع للزوجة عن الزوج، وكذلك المستوى المهنى المتكافئ للزوجة مع الزوج ، يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. كما أشارت الدراسة إلى أن الدخل المرتفع للزوجة عن الزوج، وكذلك الدخل المتكافئ للزوجة مع الزوج، بالإضافة إلى مساعدتها لأهلها يلعب دوراً فى حدوث الطلاق.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية ، العوامل الاقتصادية ، الطلاق.

مقدمة:

يمثل الطلاق إحدى المشكلات الاجتماعية التى تهدد الأمن الاجتماعى بصفة عامة ، والأمن الأسرى بصفة خاصة. وبات الارتفاع في معدلات الطلاق ظاهرة رئيسية تكمن وراء التغيرات المهمة في بنية الأسرة وأنماط التدرج الاجتماعى في المجتمعات المعاصرة (Fabrizio Bernardi &Juan-Ignacio Martinez-Pastor,2011.p.772). وتعد الأسرة وحدة أساسية وضرورية تمنح الأمان والراحة لأعضائها. والزواج ضرورى لتأسيس الأسرة، وإحدى مشكلات الأسرة هى الطلاق. ويرتبط الطلاق بسوء الاختيار الزواجى، كم يعد أداة تكشف فشل الزواج. وعلى المجتمع أن يثنى المتزوجين عن الطلاق، حيث إنه حدث معقد يمكن النظر إليه من مناظير عديدة. وقد تلقى الطلاق اهتماماً كبيراً فى كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء(Burhani Buhani &Sri Surahmi,2018.p.1).

وقد ارتفعت معدلات الطلاق فى السنوات الأولى للزواج ، وخاصة فى الفئة العمرية من ٢٠-٣٥ عاماً، نتيجة للتغيرات المتصارعة من ثورات تكنولوجية وتواصل وانتقال الثقافات، وخروج المرأة للعمل، وغياب دور الأسرة التقليدية، وإختلاف معايير الزواج والطلاق، وإرتفاع مكانة المرأة فى علاقة تتسم بالحرية وليست بالخضوع (مهتاب أحمد اسماعيل،٢٠١٦، ص٣). علاوة على ماسبق، أشارت دراسات أخرى إلى أن عمل المرأة وحصولها على دخل يكافئ أو أعلى من دخل الزوج يؤدى إلى حدوث الطلاق. حيث إن النساء العاملات تكن مستقلات إقتصادياً (Christine R Schwartz& Pilar Gonalons- Pow,2016,p.219).

وتوضح الإحصاءات خطورة ظاهرة الطلاق، حيث أوضحت النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠١٩، أن عدد إشهادات الطلاق ٢٢٥٩٢٩ منهم

٥٣,٨ بالمائة فى الحضر و ٤٦,٢ بالمائة فى الريف. وأن ٨٣,٥ بالمائة أعلى نسبة طلاق بينونة صغرى، و١,٦ بالمائة بينونة كبرى. وبالنسبة للذكور فإن ٣٥,٧ بالمائة أعلى نسبة طلاق من الحاصلين على تعليم متوسط فى حين أن ٢, بالمائة أقل نسبة طلاق بين الحاصلين على درجة جامعية عليا. وبالنسبة للإناث فإن ٣٢,٢ بالمائة من الإناث الحاصلات على شهادة متوسطة، فى حين إن ١, بالمائة من الحاصين على درجة جامعية عليا (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر ٢٠٢٠).

وتهتم الدولة بارتفاع معدلات الطلاق، ما دعى الرئيس المصرى عبدالفتاح السيسى إلى ضرورة أن يعد الأزهر والحكومة قانوناً للأحوال الشخصية، مؤكداً أن نسب الطلاق زادت بشكل كبير فى العقدين الأخيرين، وأكد الرئيس أن قانون الأحوال الشخصية من أخطر القضايا التى تؤثر على مجتمعنا بشكل أو بأخر(أشرف عبدالحميد،٢٠٢٢). وبات تدخل الدولة فى تقييد الطلاق من أجل المصلحة العامة من خلال الاستعانة بالعلماء والخبراء من الأمور الملحة، فلابد من جهة عليا لها سلطة على الناس تعيد الأمور إلى نصابها، وترد الناس من الخطأ إلى المسار الصحيح (عبدالرقيب صالح الشامى، ٢٠١٩، ص٣٧).

مشكلة الدراسة:

يعد الطلاق من أهم وأخطر الظواهر الاجتماعية شيوعاً على مستوى المجتمعات البشرية، وهو ظاهرة ملازمة فى ماضى وحاضر كثير من المجتعات البشرية بصفة عامة، والمجتمع المصرى بصفة خاصة. وتتعدد صور الطلاق وتتداخل وتتشابك أسبابه حسب البناء الاجتماعى للمجتمع.

ويحكم الطلاق عدداً من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. يلعب الفارق التعليمى بين الزوجة الحاصلة على مؤهل تعليمى أعلى من الزوج، دوراً فى حدوث الطلاق. ويتفق ذلك مع ذهب إليه "فابريزو برنارد" وجوان اجناسيو مارتينز- باستور من أن هناك علاقة بين الفوارق التعليمية والطلاق (Fabrizo Bernard & Juan-Ignacio Martinez-Pastor,op.cit,p.774).

كما أن الصراع الخفى للسلطة الأمومية من ناحية أم الزوجة أو أم الزوج يسهم فى حدوث الطلاق. ويتفق ذلك مع دراسة مهتاب أبو زنط ، من أن "السبب الرئيسى للطلاق يعود إلى تدخلات الأهل فى شئون الأسرة، فمعظم هذه التدخلات تنطلق من حرص الأسرة على ابنها وحياته، ويكون ذلك على حساب الزوجة "(مهتاب أبوزنط، ٢٠١٦). وبالرغم من الاتفاق مع الدراسات السابقة فى هذه النتيجة إلا أنه يجب ملاحظة أن تلك الدراسات أغفلت مسألة السلطة الأمومية تماماً وقصرتها على مسألة تدخل الأهل، ولم تشر إلى الصراع الكامن بين أم الزوجة فى محاولة بسط سيطرة ابنتها، وأم الزوج فى رفضها سيطرة زوجة ابنها.

ومن العوامل الاقتصادية فى حدوث الطلاق، المستوى المهنى المرتفع للزوجة عن الزوج، وكذلك المستوى المهنى المتكافئ للزوجة مع الزوج. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليها كرستين شوارتز وبيلار جونالونس- بونس " ففى الزيجات التى تحصل فيها الزوجات على دخول أكبر من أزواجهن، يؤدى ذلك إلى تهديد هوية النوع للرجال باعتبارهم معيلين، وعندئذ يتزايد الصراع الزواجى والطلاق"(Christine R Schwartz& Pilar Gonalons- Pow,op.cit,p.218).

بالإضافة إلى أن الدخل المرتفع للزوجة عن الزوج، وكذلك الدخل المتكافئ للزوجة مع الزوج، قد يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. ويتفق ذلك مع ما توصلت دراسة "أمت كابلان وأنات هربست" " تلعب الدخول النسبية للزوجة تأثير تفاضلى على احتمالية الطلاق، فالزوجة التى فاقت زوجها فى الدخل زادت من احتمالات الطلاق فى الطبقات العليا عن الطبقات الدنيا " (Amit Kaplan & Anat Herbst,2015,p.969).

وعلى أية حال، فإن عوامل الطلاق كثيرة، وغالباً ما تكون أسباب ظاهرة للعيان ومقنعة من الخارج، وتعكس وجهة نظر كل من الزوجة وأسرتها، أو الزوج وأسرته. ولذلك لا يجب التسليم بالأسباب الظاهرة مثل البخل وإدمان المخدرات وعدم القدرة على الإنفاق لدى الزوج وتدخل الأهل، وغيرها من الأسباب الظاهرة. وبناءً عليه، يجب الاعتماد على مقاربة وجهتى النظر بين الزوجين فى محاولة للوصول إلى الأسباب العميقة للطلاق. ولذلك تتبلور مشكلة الدراسة كمحاولة لتعرف أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية لحدوث الطلاق فى إحدى قرى محافظة الفيوم، من وجهة نظر المطلقين والمطلقات.

- أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

١- تمثل الدراسة إضافة للدراسات التى اهتمت بالطلاق، حيث اهتمت معظم الدراسات بأسباب الطلاق بصفة عامة، ولم تهتم بالفوارق التعليمية والمهنية وبالتالى الدخل لدى الزوجة بصفة خاصة فى حدوث الطلاق. علاوة على الصراع الخفى للسلطة الأمومية بين أم الزوجة وأم الزوج.

٢- فضلاً عن أن معظم دراسات الطلاق جاءت دراسات سوسيولوجية، أما الدراسة الحالية فهى دراسة أنثروبولوجية.

ب- الأهمية التطبيقية:

١- لفت نظر المسئولين إلى ضرورة سن تعديلات على قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالطلاق.

٢- إتخاذ كافة تدابير الحماية الاجتماعية للنساء المطلقات.

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

بناءً على ما سبق يمكن أن نصوغ أهداف هذه الدراسة فى أنها تستهدف:

١- تعرف دور العوامل الاجتماعية وتشمل الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج بصفة خاصة، والسلطة الأمومية لأم الزوج أو أم الزوجة فى حدوث الطلاق.

٢- تعرف دور العوامل الاقتصادية وتشمل الفارق المهنى والدخل المرتفع من العمل لدى الزوجة بصفة خاصة فى حدوث الطلاق.

واستناداً إلى الأهداف السابقة تبلورت تساؤلات الدراسة على النحو التالى:

١- إلى أى مدى يلعب الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج دوراً فى حدوث الطلاق؟

٢- إلى أى مدى يلعب الصراع الخفى للسلطة الأمومية دوراً فى حدوث الطلاق؟

٣- إلى أى مدى تلعب المهنة والدخل لدى الزوجة دوراً فى حدوث الطلاق؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

يتناول هذا الجزء مفاهيم الدراسة وقد حددها الباحث فى المفهومين التاليين: الطلاق والسنوات الأولى للزواج.

١- الطلاق:

الطلاق فى اللغة رفع القيد، سواء كان هذا القيد حسياً أو معنوياً، حسياً كقولهم أطلق الرجل البعير إذا رفع القيد عنه، ومعنوياً كقولهم طلق الرجل زوجته إذا رفع القيد الثابت بعقد النكاح. وقد عرفه الفقهاء رحمهم الله بتعريفات متباينة اللفظ متقاربة المعنى:

فقد عرفه الحنفية بأنه " رفع قيد النكاح حالاً أو مألاً بلفظ مخصوص، وعرفه المالكية بأنه وصفة حكمية ترفع حلية تمتع الزوج بزوجته موجباً تكرارها مرتين زيادة على الأولى للتحريم. وعرفه الشافعية بأنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه. وعرفه الحنابلة بأنه حل عقد النكاح. وعرف القانون الطلاق بأنه حل عقد الزواج بالصيغة الموضوعة له شرعاً(سعيد بن جمعة العلوى،٢٠١٨، ص٢١٧٦).

وقد حدد الشرع أنواع الطلاق القانونى على النحو التالى:

١- **الطلاق البائن:** يعد الطلاق بائناً فى الحالات التالية:

ا- الطلاق الذى يقع قبل الدخول أى قبل أن تتم الحياة الزوجية.

ب- الطلاق على مال: هو موافقة الزوج على تطليق زوجته بناءً على طلبها مقابل تعويض تؤديه إليه أو نظير إبرائه من مؤخر الصداق أو النفقة.

ج- الطلاق المكمل للثلاث: إذا سبق هذه الطلقة طلقتان أياً كان نوعهما يعتبر الطلاق فى هذة الحالة بينونة كبرى.

٢- **الطلاق الرجعى:** هو الذى يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد مادامت فى العدة ولو لم ترض، وإذا لم يراجعها مطلقا تحول إلى طلاق بائن. ويحق للمطلق أن يراجع مطلقته قصراً عنها بدون عقد ومهر جديدين فى خلال فترة العدة.

٣- **الطلاق البائن بينونة صغرى:** يمكن للمطلق أن يعيد مطلقته بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها.

- **الطلاق البائن بينونة كبرى:** لا يمكن للمطلق إعادة مطلقته إلا بعد زواجها من أخر زواجاً شرعياً صحيحاً مقروناً بتمام الخلوة والدخول ثم الطلاق منه وانقضاء مدة العدة.

٤- **الخلع:** حكم طلاق تحصل عليه الزوجة مقابل تعويض مادى تؤديه للزوجة أو إبرائه من جميع حقوقها(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر ٢٠٢٠، ص- ص ٣-٤).

- **التعريف الإجرائى للطلاق:** يقصد به " انفصال الزوجين عن بعضهما بمحض إرادة أحد الزوجين سواء بالخلع من جانب الزوجة أو بتلفظ الزوج بلفظ الطلاق لدى المأذون أو بعمل توكيل للأب أو أحد الأشقاء ينوب عن الزوج فى الطلاق".

٢- **السنوات الأولى للزواج:** وتعرف إجرائياً بأنها " المدة التى تنحصر بين السنة الأولى وحتى السنة الخامسة فقط".

ثالثاً: الإطار النظرى والمنهجى:

ويتضمن نظريات الدراسة والدراسات السابقة والإطار المنهجى للدراسة.

١- نظريات الدراسة:

هناك الكثير من النظريات التى تفسر العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطلاق. وتعتمد الدراسة على نظريات مثل نظرية التبادل الاجتماعى والنموذج الاقتصادى للزواج والطلاق ومدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى. وسيحاول الباحث أن يستخلص بعد عرض النظريات ، أهم القضايا النظرية التى سوف يحاول اختبارها فى الواقع للتحقق من صدقها .

١- نظرية التبادل الاجتماعي:

نظرية التبادل الاجتماعى هى نظرية تماسك الجماعة التى تم تطبيقها لتفسير تكوين وفسخ العلاقات الزواجية والعلاقات الاجتماعية الأخرى. وعند تطبيقها على الطلاق، تفترض النظرية أن قرار فسخ الزواج يعتمد على عوامل الجذب لزواج معين (عوامل الجذب الزواجى) وتكاليف إنهائه (بمعنى عوائق الطلاق)، وجاذبية البدائل المتاحة (مثل أن تكون أعزباً أو الدخول فى علاقة أخرى). لذلك يمكن الاستنتاج أن النساء المتعلمات لديهن زيجات مستقرة لأن زواجهن يوفر العديد من عوامل الجذب، ولديهن القليل من عوامل الجذب البديلة، أو أنهن يمتلكن عوائق كبيرة للطلاق(Diederik Boertien & Juho Harkonen,2018,p.1244).

وترد هذه النظرية سبب الطلاق إلى خلل فى عمليات التبادل وعدم العدالة فى توزيع المكافأت، فإذا شعر أحد الأزواج بأنه يعطى أكثر من الأخر، وأن الفوائد

المتوقعة أقل من هذا العطاء فإن أحد الطرفين سيحاول إنهاء الزواج (عاصم محمد البكار، جهاد على السعايدة ، ٢٠١٥، ص ١٤٦). وفى هذا الصدد، يرى دايدريك بورتين و جوهو هاركونين أن الموارد الاقتصادية للأزواج تجعل الزواج مستقراً، لو أن موارد الزوجات لها نفس التأثير. أى أنه بسبب أن الموارد الاقتصادية للزوجات تحسن المستوى المعيشى للأسرة والأمن الاقتصادى، فإنه يجب عليهن العمل على استقرار الزواج بنفس الطريقة التى تعمل بها موارد الأزواج(Ibid,p.1243).

٢- النموذج الاقتصادي للزواج والطلاق:

يتنبأ النموذج الاقتصادى للزواج بأن الأفراد يتزوجون إذا تجاوزت القيمة المتوقعة للزواج قيمة البقاء أعزباً، وأن هناك فائض فى الزواج يتقاسمه ويستفيد منه الزوجين. ويحدث انفصال الزوجين بفعل صدمات غير متوقعة عندما تنخفض قيمة الزواج إلى ما دون قيمة الانفصال لأحد الزوجين أو كليهما اعتماداً على ما إذا كان الطلاق من جانب واحد متاحاً وبصفة عامة على قوانين الطلاق. ويركز النموذج الاقتصادى للزواج والطلاق على قيمة الزواج، حيث يتزوج الأفراد بسبب مكاسب الزواج التى ربما تكون عاطفية مثل الحب والمودة، واقتصادية مثل تقاسم الموارد الاقتصادية والوقت معاً (Hector Bellido & others,2016,p.16).

علاوة على ذلك، يهتم النموذج الاقتصادى بتعظيم منفعة الأسرة من خلال التخصص فى تقسيم العمل بين الزوجين. ووفقاً لذلك كلما تحصل النساء على استقلال اقتصادى أكبر من خلال المشاركة فى سوق العمل، يحد ذلك من السيطرة عليها فى الترتيبات داخل الأسرة، وتقل المكاسب الاقتصادية للنساء من الزواج. وبناءً عليه تصبح النساء أكثر تفضيلاً للطلاق فى حالة استقلالهن اقتصادياً عن أزواجهن. ولذا،

يسمح الاستقلال الاقتصادى للنساء بالفرار من الزيجات التعيسة. وعلى العكس هناك مرونة فى هذا الفرض من أن عمل النساء ومساواة الزوجين فى الموارد يدعم استقرار الزواج من خلال زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للزوجين وفى رفاهية الأسرة بشكل عام (Amit Kaplan & Anat Herbst,op.cit,p.953).

وتفترض وجهة النظر السوسيولوجية أن الزواج كنظام اجتماعى تدعمه المعايير الثقافية. ووفقاً لهذه الفرضية، هناك تفاهم ثقافى مشترك لما يفترض أن يكون عليه الزواج، ومتى يتم انتهاك هذه المعايير من المرجح أن يترك أياً من الطرفين الأخر، وذلك لشعور الزوجان بعدم الرضا. فلاتزال إعالة الرجال أمراً ثقافياً لدرجة أنه فى حالة غيابها، ربما يجد كلاً من الرجال والنساء أن الشراكة الزواجية لا تستحق الاستمرار.

ويتفق ما سبق مع قضية النظرية النسوية عن "عمل النوع"، من حيث أنه فى المجتمعات ذات الأفكار التقليدية عن أدوار النوع، فإن المرأة التى تحصل على دخل أكثر من زوجها لا تؤدى دورها النوعى المقبول اجتماعياً، وبالتالى فهى أكثر عرضة للطلاق(Ibid,loc.cit) .

٣- مدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى والطلاق:

يستند على ميكانيزمين وهما: الثقافى والاقتصادى. يفترض الميكانيزم الثقافى والاجتماعى أنه يعزز الاجماع القيمى بين الشريكين فى الأهداف الأساسية للحياة والأولويات والأذواق، ولذلك يقل الطلاق. أما الميكانيزم الاقتصادى يذهب إلى أن الزيادة فى التكافؤ الزواجى مصدر محتمل لتزايد الاستقطاب (التقارب أو التألف) أو التجاذب، لأن المتعلمين يميلون إلى الزواج من بعضهم البعض، بما يضمن دخل أعلى بمعدلات أقل من الطلاق. ويسهم التكافؤ التعليمى بشكل إيجابى فى التطور الوظيفى

لكل من الرجال والنساء من خلال تحسين الوصول للمعلومات والشبكات الاجتماعية، فضلاً عن المستوى الأعلى من فهم متطلبات العمل.

ويستند ما سبق على ثلاث فرضيات حول العلاقة بين الموارد الاجتماعية– الاقتصادية للأسرة وحدوث الطلاق:

الفرض الأول: كلما ارتفع المستوى الاقتصادى للزوجين، كلما انخفض احتمالات الطلاق.

الفرض الثانى: الأزواج المتماثلين من ناحية التعليم العالى أقل ميلاً لاحتمالات الطلاق عن الأزواج ذوى الأنماط التعليمية الأخرى.

الفرض الثالث: سيقلل الاستقرار الوظيفى للزوج من حدوث الطلاق، فى حين إن استقرار عمل المرأة سيزيد حدوث الطلاق (Ibid ,op.cit,p.952).

– القضايا النظرية المستخلصة من النظريات السابقة :

قام الباحث باستخلاص بعض القضايا النظرية والتي سوف يخضعها للاختبار الميدانى، وقد جاءت هذه القضايا على النحو التالى:

١ – عدم التماثل التعليمى يؤدى إلى احتمال حدوث الطلاق:

حيث تؤكد نظرية التبادل الاجتماعى **أن** النساء المتعلمات لديهن زيجات مستقرة لأن زواجهن يوفر العديد من عوامل الجذب، ولديهن القليل من عوامل الجذب البديلة، أو أنهن يمتلكن عوائق كبيرة للطلاق. كما يؤكد مدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى : الأزواج المتماثلين من ناحية التعليم العالى أقل ميلاً لاحتمالات الطلاق عن الأزواج ذوى الأنماط التعليمية الأخرى.

٢- يحدث الطلاق بسبب قلة المكاسب الاقتصادية من الزواج:

حيث تذهب نظرية التبادل الاجتماعى أن قرار فسخ الزواج يرد إلى خلل فى عمليات التبادل وعدم العدالة فى توزيع المكافأت، فإذا شعر أحد الأزواج بأنه يعطى أكثر من الأخر، وأن الفوائد المتوقعة أقل من هذا العطاء فإن أحد الطرفين سيحاول إنهاء الزواج. كما يذهب النموذج الاقتصادى للزواج والطلاق إلى أن انفصال الزوجين بفعل صدمات غير متوقعة عندما تنخفض قيمة الزواج إلى ما دون قيمة الانفصال لأحد الزوجين أو كليهما واعتماداً على ما إذا كان الطلاق من جانب واحد متاحاً وبصفة عامة على قوانين الطلاق. كما تتفق مع القضية النسوية عن "عمل النوع"، من حيث أنه فى المجتمعات ذات الأفكار التقليدية عن أدوار النوع، فإن المرأة التى تحصل على دخل أكثر من زوجها لاتؤدى دورها النوعى المقبول اجتماعياً، وبالتالى فهى أكثر عرضة للطلاق.

٣- التكافؤ الاقتصادى يؤدى إلى حدوث الطلاق:

حيث يذهب النموذج الاقتصادى للزواج والطلاق إلى أنه كلما تحصل النساء على استقلال اقتصادى أكبر من خلال المشاركة فى سوق العمل، يحد ذلك من السيطرة عليها فى الترتيبات داخل الأسرة، وتقل المكاسب الاقتصادية للنساء من الزواج. وبناءً عليه تصبح النساء أكثر تفضيلاً للطلاق فى حالة استقلالهن اقتصادياً عن أزواجهن. ولذا، يسمح الاستقلال الاقتصادى للنساء بالفرار من الزيجات التعيسة. كما يتفق مع مدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى من أنه سيقلل الاستقرار الوظيفى للزوج من حدوث الطلاق، فى حين إن استقرار عمل المرأة سيزيد حدوث الطلاق.

٢- الدراسات السابقة:

راعى الباحث التسلسل الزمنى فى كل من الدراسات العربية والأجنبية.

أولاً: الدراسات العربية:

١-**د.عاصم محمد البكار، د. جهاد على السعايدة،** العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة، ٢٠١٥.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة. علاوة على اهتمام الدراسة بمتغيرات مثل مكان المسكن والمستوى التعليمى للزوجين والدخل الشهرى وطبيعة عمل الزوجين والعمر. تمت الدراسة على عينة قوامها (١٠٢) حالة طلاق، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

نتائج الدراسة:

١- من أبرز الأسباب الاجتماعية للطلاق عدم احترام الزوجة أمام الأخرين، إضافة إلى تدخل الأهل فى اختيار الشريك وعناد المرأة للزوج، فضلاً عن سوء العشرة بين الزوجين، وخيانة الزوج لزوجته.

٢- من أهم الأسباب الاقتصادية التى أدت إلى الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة عدم قدرة الزوج على الانفاق، وعدم كفاية الدخل، وإضاعة المال.

٣- أوضحت الدراسة أنه ليست هناك علاقة بين ملكية السكن والعمر والطلاق.

٢-**مهتاب أحمد اسماعيل أبوزنط،** الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات، ٢٠١٦.

حاولت الدراسة تحليل الأسباب المختلفة من وجهة نظر المطلقات، والأثار المترتبة على الطلاق من وجهة نظرهن فى محافظة نابلس. ودراسة العلاقة بين

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات الطلاق، وتوضيح نظرة المجتمع واتجاهاته لظاهرة الطلاق. اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (١١٥) مبحوث، واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة للدراسة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى.

نتائج الدراسة:

١- تزايد معدلات الطلاق فى المجتمع الفلسطينى نظراً للتغيرات السريعة التى تصيب المجتمع.
٢- معظم المطلقين هم من الفئات الشابة والمتعلمين.
٣- يلعب العامل الاقتصادى دوراً فى ارتفاع وانخفاض معدلات الطلاق.
٤- غالباً ما تؤدى تدخلات الأهل فى حياة الزوجين إلى نتائج سلبية تنتهى بالطلاق.

٣- **منيرة صالح سعيد الضحيان**، اتجاهات ربات الأسر نحو أسباب الطلاق فى مدينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل المالى للأسرة، ٢٠١٧.

حاولت الدراسة الكشف عن اتجاهات ربات الأسر نحو أسباب الطلاق فى مدينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل المالى للأسرة. اعتمدت لدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت الاستبيان الذى طبق على (٩١) ربة أسرة منهن (٥١) متزوجة و(٤٠) مطلقة. بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، والسجلات والوثائق لحالات الطلاق فى مدينة عنيزة.

نتائج الدراسة:

١- جاءت اتجاهات غالبية ربات الأسر محايدة نحو أسباب الطلاق وتتأرجح بين الإيجابية والسلبية.

٢- وجود فروق ذات دالة إحصائياً بين عينة الدراسة فى اتجاهاتهن نحو أسباب الطلاق لصالح ربات الأسر غير العاملات والمطلقات. أى ارتفاع نسبة الطلاق لدى غير العاملات.

٣- وجود علاقة قوية بين مستوى دخل الأسرة واتجاهات العينة نحو أسباب الطلاق، وأن ذوات الدخل المنخفض كن أكثر اتجاه نحو أسباب الطلاق حيث وجود ضغوط اقتصادية تجعلهن أكثر عرضة للمشكلات والخلافات.

٤- **أحمد محمد الرنتيسى،** العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر فى المجتمع الفلسطينى من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، ٢٠٢٠.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية والصحية المؤدية إلى الطلاق المبكر فى المجتمع الفلسطينى من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، من المترددين والمترددات على المحكمة الشرعية فى مدينة غزة فرع السرايا. علاوة على دراسة متغيرات السن والمستوى التعليمى والدخل الشهرى فى حدوث الطلاق المبكر. تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بأسلوب العينة العشوائية بالتطبيق على عينة قوامها (٨٧)، كما تعتمد على الاستبيان.

نتائج الدراسة:

١- من العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق المبكر، الاختيار غير الموفق للزوج أو الزوجة، يليها التدخل من أهل الزوج أو الزوجة فى حياتهما الزوجية، تليها الاهتمام المبالغ فيه من الزوجة بأطفالها وعدم مراعاة احتياجات زوجها العاطفية، وأخيراً الزواج فى سن مبكر.

٢- من العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق المبكر على التوالى: فشل الزوج فى توفير حياة كريمة لأسرته، وعدم وجود عمل دائم للزوج.

٣- من العوامل الثقافية المؤدية إلى الطلاق المبكر على الترتيب: الثقافة الذكورية للرجل غير المنصفة للمرأة والمتجاهلة لحقوقها، والاعتقاد الخاطئ عن الزواج أنه مجرد علاقة عاطفية رومانسية، يليها عدم نضج الزوجين فكرياً وثقافياً مما يجعلها غير قادرة على تحمل المسئولية وقيادة المواقف بذكاء.

٤- لايلعب المستوى التعليمى دوراً فى حدوث الطلاق، حيث إن الخلافات والصراعات إذا وصلت إلى مستوى مسدود، فلا مستوى تعليمى ولا ثقافى يستطيع أن يمنعها. فالطلاق يرتفع بين فئات المتعلمين عن غير المتعلمين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

٥- **دراسة أمت كابلان وأنات هربست،** الأنماط المتدرجة من الطلاق: الدخول والتعليم والنوع الاجتماعى **(٢٠١٥)**.

Stratified patterns of divorce: earnings, education, and gender, 2015.

تهتم الدراسة بالعلاقة بين عدم المساواة الاجتماعية والطلاق بالتركيز على كيف أن دخل الوحدة المعيشية والتعليم والاستقرار الوظيفى والدخول النسبية والتداخل بينهم يؤثر على حدوث الطلاق. تم جمع البيانات من التعداد السكانى ١٩٩٥-٢٠٠٨، وبيانات السجل المدنى للطلاق.

نتائج الدراسة:

١- أوضحت الدراسة أن الأزواج ذوى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة أكثر عرضة لحدوث الطلاق. وأن الزوجين المتكافئين من ناحية التعليم العالى يقل خطر الطلاق بينهم.

٢- تلعب الدخول النسبية للزوجة تأثير تفاضلى على احتمالية الطلاق، فالزوجة التى فاقت زوجها فى الدخل زادت من احتمالات الطلاق فى الطبقات العليا عن الطبقات الدنيا.

٣- الطلاق له أنماط متدرجة وأن الجماعات ذات الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية الأقل ترتفع بها مستويات الطلاق.

٦- **أوسراء ماسلكيت وأخرون،** المحددات الاجتماعية- الاقتصادية للطلاق فى ليتوانيا، ٢٠١٥.

Socio-economic determinants of divorce in Lithuania, 2015.

تهتم الدراسة بكيف تؤدى مستويات المؤهل التعليمى والنشاط الاقتصادى والتفاعلات بين هذين المتغيرين إلى حدوث الطلاق الأول فى ليتوانيا. تعتمد الدراسة على قاعدة بيانات تضم سجلات الطلاق مرتبطة بالتعداد من ٢٠٠١- ٢٠٠٣ .

نتائج الدراسة:

١- بالنسبة للذكور فى كل من المناطق الحضرية والريفية، فإن الخروج من سوق العمل يزعزع استقرار الزواج، ويزيد بشكل كبير من خطر الاضطراب الزواجى. وهذا النمط موجود أيضاً بالنسبة للذكور المقيمين فى المدن الكبيرة، بصرف النظر عن تعليمهم.

٢- تذهب الشواهد إلى أن الذكور والإناث الحاصلين على تعليم عالى فى المدن الكبيرة لديهم قدرة اقتصادية مرتفعة وجودة زواجية تسهم فى الاستقرار الزواجى. وعلى العكس ففى المناطق الريفية يلعب التدرج التعليمى دوراً ايجابياً لأن القيود الخارجية الاجتماعية والاقتصادية على الطلاق أعلى.

٣- توضح النتائج زيادة خطر حدوث الطلاق بين العاطلين عن العمل وغير القادرين الخاملين اقتصادياً، وأن ذلك يحدث بين الذكور ذوى التعليم العالى المقيمين فى المدينة الكبيرة.

٤- تؤدى البطالة إلى إحتمالات مرتفعة من الطلاق بين الإناث الحضريات.

٧- **كرستين شوارتز وبيلار جونالونس- بونس،** اتجاهات فى الدخول النسبية والانحلال الزواجى، ٢٠١٦.

Trends in relative earnings and marital dissolution, 2016

حاولت الدراسة دراسة الاتجاهات فى الارتباط بين الدخول النسبية للنساء والانحلال الزواجى باستخدام بيانات من دراسة جدول وديناميات الدخل فى الفترة من ١٩٦٨- ٢٠٠٩.

نتائج الدراسة:

١- اتضح أن الدخول النسبية للنساء ارتبطت ايجابياً بالطلاق بين الأزواج فى نهاية الستينات والسبعينات، وأن هذا كان صحيحاً بصفة خاصة للنساء اللاتى زاد دخلهن عن أزواجهن، ولكن هذا لم يعد الحال للزوجين فى التسعينات.

٢- أدى الضغط الاقتصادى للطبقتين الوسطى والعاملة ممثلاً فى ارتفاع تكاليف التعليم وتربية الأطفال والمسكن إلى زيادة الحافز الاقتصادى بالزواج من شريك يعمل.

٣- عندما يعمل الأزواج المحترفين من الطبقتين الوسطى والعاملة فى مهن متخصصة لساعات طويلة، فمن المحتمل أن تعمل زوجاتهم أيضاً ساعات طويلة ليحصلوا على دخل أعلى. ولذلك فإن الزوجات أكثر عرضة للإنقطاع عن القوى العاملة وبالتالى تحويل الأسر ذات الدخل المزدوج سابقاً إلى ربة منزل – المعيل.

٨- **روزيمارى ل. هوبكروفت،** الرجال ذوى الدخل المرتفع يتمتعون بقيمة عالية كرفقاء على المدى الطويل، ٢٠٢١.

High income men have high value as long- term mates in the U.S, 2021.

حاولت الدراسة الاهتمام بآثار الدخل الشخصى على احتمالية الزواج والطلاق، والزواج مرة أخرى والبقاء بدون أطفال، وأن يكون لدى الرجال والنساء أطفالاً من شركاء آخرين. اعتمدت الدراسة على بيانات التعداد السكانى فى ٢٠١٤ فى الولايات المتحدة للرجال الذين لديهم قدرة على الخصوبة.

نتائج الدراسة:

١- بمقارنة الرجال ذوى الدخل المنخفض، يميل الرجال ذوى الدخل المرتفع إلى الزواج ويكونون أقل ميلاً للطلاق ، ويميلون للزواج مرة أخرى فى حالة الطلاق وإنجاب الأطفال عن الرجال ذوى الدخل المنخفض.

٢- لايرتبط الدخل الشخصى بإمكانية الزواج لدى النساء، ويرتبط إيجابياً بإحتمالية الطلاق، ويرتبط سلبياً بإحتمالية الزواج مرة أخرى من رجل.

٣- بينما يلعب الدخل دوراً إيجابياً فى إيجاد رفيق ذى علاقة طويلة الأجل وكذلك الانجاب بالنسبة للرجال، فإن الدخل بالنسبة للنساء غير مرتبط وله تأثير سلبى فى إيجاد علاقة طويلة الأجل مع رفيق وكذلك الانجاب.

- رؤية تحليلية للدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة, يود الباحث أن يلفت الانتباه إلى ما يلى:

١- اهتمت الدراسات العربية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية السطحية ، كما فى دراسات عاصم محمد البكار و جهاد على السعايدة (٢٠١٥)، و مهتاب أحمد اسماعيل أبوزنط، (٢٠١٦) و أحمد محمد الرنتيسى (٢٠٢٠) مثل عدم احترام الزوجة وتدخل الأهل فى اختيار الشريك وعناد الزوجة وتدخلات الأهل كأسباب اجتماعية. أما الأسباب الاقتصادية فتمثلت فى عدم القدرة على الانفاق وعدم كفاية الدخل ، ودور العامل الاقتصادى بدون تعمق أو قصرها على الأسباب الاقتصادية كما فى عاصم محمد البكار و جهاد على السعايدة (٢٠١٥)، و منيرة صالح سعيد الضحيان ، (٢٠١٧).

٢- اهتمت الدراسات الأجنبية بالاختلافات فى التعليم والدخول كما فى دراسة أمت كابلان و أنات هربست (٢٠١٥)، أو تهتم بالتعليم والبطالة فى علاقتهما بالطلاق كما فى دراسة أوسراء ماسلكيت وأخرون (٢٠١٥). كما اهتمت دراسة كرستين شوارتز و بيلار جونالونس- بونس (٢٠١٦) بدخول النساء والطلاق. وأخيراً،

اهتمت دراسة روزيمارى ل. هوبكروفت (٢٠٢١) بالدخل الشخصى واحتمالية الزواج مرة أخرى بعد الطلاق بالنسبة للرجال والنساء.

٣- هناك إختلاف فى المنطلق النظرى والمنهجى فى الدراسات العربية والأجنبية. فقد اعتمدت دراسات عاصم محمد البكار و جهاد على السعايدة ، و مهتاب أحمد اسماعيل أبوزنط، منيرة صالح سعيد الضحيان على المنهج الوصفى التحليلى، أما دراسة أحمد محمد الرنتيسى اعتمدت على منهج المسح الاجتماعى. أما الدراسات الأجنبية اعتمدت على بيانات التعداد السكانى كما فى دراسات أمت كابلان وأنات هربست، وأوسراء ماسلكيت وأخرون، و دراسة روزيمارى ل. هوبكروفت. أما دراسة كرستين شوارتز وبيلار جونالونس- بونس اعتمدت على بيانات من دراسة جدول وديناميات الدخل.

والدراسة الراهنة محاولة لتعرف العوامل الاجتماعية والاقتصادية للطلاق (كالفارق التعليمى للزوجة والصراع الخفى للسلطة الأمومية والمهنة والدخل الأعلى للزوجة). كما أنها تعتمد على المنهج الأنثروبولوجى ومنهج دراسة الحالة.

- الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا الجزء الإجراءات المنهجية للدراسة وتشمل مجالات الدراسة وأسس اختيار حالات الدراسة و مناهج الدراسة وأدوات جمع المادة الميدانية .

- مجالات الدراسة:

١- المجال الجغرافى:

أجريت الدراسة بقرية منيا الحيط التابعة لمركز إطسا بمحافظة الفيوم.

٢- **المجال البشرى:**

تم اختيار ١٥ حالة تم تقسمهم إلى (٤) حالات فوق سن الخمسين وذلك لأنهم يمثلون آباء المطلقات، وحالات ما بين ٣٠- ٣٦ عاماً وعددهم (١١) حالة من المطلقين. ويوضح ملحق(١) خصائص الحالات المختارة للدراسة المتعمقة بمجتمع الدراسة.

- **وفيما يلى أسس اختيار الحالات :**

١- **السن:** حيث تنوعت الحالات ما بين فوق سن الخمسين وعددهم (٤) حالات، وحالات ما بين ٣٠- ٣٦ عاماً وعددهم (١١) حالة.

٢- **الحالة التعليمية:** كما روعى التنوع حسب الحالة التعليمية ما بين تعليم متوسط وتعليم جامعى وفوق جامعى، بلغ عدد حالات التعليم الجامعى (٤) والذين فوق التعليم الجامعى (١) ، أما الحاصلين على تعليم متوسط (١٠) .

٣- **الحالة المهنية والدخل:** كما روعى التنوع حسب الحالة المهنية ما بين موظفين حكوميين أعمال إدارية (١) ومدرسين(٢) ومحاسب (١) وعضوى هيئة تدريس بالجامعة(١)، و فلاح(١) ولايعملون بالوظائف الحكومية (٩).

٤- **تكرار الطلاق:** جميع حالات الدراسة من المطلقات والمطلقين تم لمرة واحدة "بينونة صغرى" حيث كان يمكن للمطلق أن يرجع زوجته، ولكن فى مجتمع البحث يتم الذهاب للمأذون فى حالة الطلاق وبعد استنفاذ محاولات الصلح بين الزوجين.

٣- **المجال الزمنى:** استمرت الدراسة الميدانية من يناير ٢٠٢١ حتى يونيو ٢٠٢١، أى لمدة ستة أشهر.

- مناهج الدراسة وأدوات جمع المادة الميدانية:

١- المنهج الأنثروبولوجى:

اعتمد الباحث على المنهج الأنثروبولوجى بأدواته المختلفة بجمع مادة متعمقة، ومن أهم تلك الأدوات: دليل العمل الميدانى والمقابلة المتعمقة والإخباريون.

٢- منهج دراسة الحالة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة على مستوى الفرد لسبر غور خبرات أولئك الذين تعرضوا للطلاق على أساس الفارق فى التعليم لصالح الزوجة والصراع الخفى للسلطة الأمومية والمهنة والدخل المرتفع للزوجة فى حدوث الطلاق.

- أدوات جمع المادة الميدانية:

لا ينفصل المنهج عن الأداة التى تستخدم فى جميع المادة العلمية وطرق تفسيرها، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية:

١- دليل العمل الميدانى:

اعتمد الباحث فى إجرائه للمقابلات المتعمقة على دليل العمل الميدانى الذى تم إعداده، بالاعتماد على ما يلى:

- الإطلاع على الدراسات السابقة فى موضوع الدراسة - الطلاق- سواء كانت دراسات مباشرة أم غير مباشرة، ومعرفة ما توصلت إليه من نتائج تفيد فى توجيه نظر الباحث لبعض النقاط التى يمكن الاستفادة منها فى إعداد الدليل.

– القيام بدراسة استطلاعية قبل إعداد الدليل، حيث إنه من خلال المعايشة والمقابلات مع الحالات والإخباريين تم وضع أسئلة الدليل فى ضوء موضوع الدراسة، وهذا يساعد على صياغة الدليل من داخل المجتمع وليس من خارج المجتمع.

وقد اشتمل دليل العمل الميدانى على أربع موضوعات رئيسة تتضمن كل منها موضوعات فرعية: الموضوع الأول تضمن بيانات أولية. أما الموضوع الثانى تضمن الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج والطلاق. أما الموضوع الثالث تضمن الصراع الخفى للسلطة الأمومية والطلاق. أما الموضوع الرابع تضمن المهنة والدخل لدى الزوجة والطلاق.

٢ – المقابلة المتعمقة:

اعتمد الباحث على المقابلة المتعمقة فى سبر غور حالات الدراسة للتعرف على بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية للطلاق. وقد تمت المقابلات المتعمقة مع خمسة عشرة مستجوباً كل على حده. واستغرقت كل مقابلة حوالى ساعة ونصف. وحرص الباحث على مقابلة المطلقين ، وكذلك أباء الزوجات اللاتى تم طلاقهن.

٣–الإخباريون:

استعان الباحث بالإخباريين مثل المأذون أو كبار السن خاصة ممن يتم الاستعانة بهم فى الصلح بين الزوجين أو فض النزاعات بطريقة عرفية.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

انطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات والقضايا النظرية، وقد تم التوصل إلى النتائج من خلال محاولة الإجابة عنها، وتحليلها وتفسيرها فى ضوء القضايا

النظرية والواقع الميدانى. وقبل التطرق إلى ذلك سوف يحاول الباحث عرض لمحة عن البناء الاجتماعى الذى ينبثق من خلاله العوامل الاجتماعية و الاقتصادية للطلاق.

مجتمع الدراسة:

أجريت الدراسة بقرية منيا الحيط التابعة لمركز إطسا بمحافظة الفيوم. وهى من القرى القديمة، اسمها القديم منيه ششها، وردت فى تاريخ الفيوم وبلاده وفى التحفة من الأعمال الفيومية، وتم حذف المضاف إليه واستغنى عنه بأداة التعريف للتخفيف، فعرفت بالمنيا، ووردت سنة ١٢٣٠ هجرية المنيا فيوم، ومن سنة ١٢٧٠ هجرية باسمها الحالى. والعامة يسمونها منية الحيط، نسبة إلى الحائط التى أنشأتها مصلحة الرى فى سنة ١٢٣٦ هجرية بجوار سكن هذه القرية، لحفظ مناسيب المياة بين الأراضى المرتفعة والأراضى المنخفضة فى أحواض الرى (محمد رمزى،١٩٩٤، ص٨٣).

خريطة توضح موقع قرية منيا الحيط بين قرى مركز اطسا

يبلغ عدد سكان القرية طبقاً لتعداد (٢٠١٧) ٥٥٥٤٩ نسمة منهم (٢٨٩٧٥) ذكراً بنسبة ٥٢.١٦٪ ، و(٢٦٥٧٤) أنثى بنسبة ٤٨.٤٩. ٪ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، يونيو ٢٠١٩). وتضم القرية أكثر من خمسين عائلة. ويتبع قرية

منية الحيط تابعين (عزبتين)، كما يتبعها القرى التالية وكل قرية تضم عدداً من التوابع (العزب)، كما هو موضح من الجدول التالى(مركز المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٢):

جدول(١) يوضح القرى والتوابع التابعة للوحدة المحلية لمنية الحيط.

وحدة محلية	قرية تابع	العزب والنجوع
منية الحيط	١- منية الحيط (٢)	الضو- نجع سعيد.
	٢- الغابة (٢)	بطرس الشرقية- بطرس الغربية.
	٣- القاسمية (١٥)	العيسوى- عشيرى عاشور- سليم حنا- مجلى حنا- يعقوب شاكر- نزلاوى- الحكيم مناع- الميرغنى- أبودياب مجاور- عبداللطيف حامد- عطية اللواج- حنا مسدود.
	٤- نوارة (١)	على عبدالله

وبالنسبة للخدمات تضم القرية خدمات تعليمية تتمثل فى أربع عشرة مدرسة ابتدائى، وأربع مدارس إعدادى، ومدرسة ثانوية عامة، بينما يذهب الطلاب إلى المدرسة الثانوية الصناعية بقرية "الغرق"، وتذهب الطالبات للمدرسة الثانوية الفنية للبنات بتطون، وثلاث مدارس أزهرية ابتدائية – وإثنان إعدادى – ومدرسة ثانوية أزهرية. ويوجد ثلاثة مراكز شباب ، ونادى شباب. ومن حيث الخدمات الاجتماعية توجد وحدة اجتماعية وثمان جمعيات أهلية. ومن حيث الخدمات الزراعية تضم القرية جمعية

زراعية ووحدة بيطرية. ومن ناحية الخدمات الطبية يوجد بالقرية ثلاث وحدات صحية وإثنان مكتب صحة ومركز أمومة وطفولة. كما يوجد بالقرية وحدة بريد منية الحيط، وسنترال، ووحدة محلية. وبالنسبة لدور العبادة تضم القرية (٥٧) مسجداً و(٥) زوايا و (١) كنيسة. كما يعقد سوق القرية يومى الأثنين والأربعاء، ويفد إليه التجار يوم الأثنين من كافة أنحاء محافظة الفيوم سواء لبيع الخضروات والطيور ومنتجات الألبان والمواشى.

ويشيع الطلاق فى قرية منية الحيط وفى توابعها، وتم حصر حالات الطلاق من واقع السجلات بمحكمة الأسرة التابعة للمحكمة الجزئية باطسا، كما هو موضح من الجدول التالى:

جدول (٢) يوضح توزيع حالات الطلاق بقرية منية الحيط وتوابعها

السنة	عدد حالات الطلاق	منية الحيط	التوابع
٢٠١٨	١٦	٩	٧
٢٠١٩	١٧	١١	٦
٢٠٢٠	١٩	٩	١٠
٢٠٢١	١٨	٩	٩
٢٠٢٢	٢٣	١٣	١٠

وقد جاءت معظم حالات الطلاق بينونة صغرى من خلال اللجوء إلى المأذون الشرعى بالقرية، وذلك بعد استنفاذ محاولات الصلح بين الزوجين، ولاتوجد حالات بينونة كبرى فى تلك الإحصائية. كما أن معظم حالات الطلاق بين الشباب، وأن فترة الزواج لم تزد عن خمس سنوات.

- **محاور الدراسة:**

١ - المحور الأول: إلى أى مدى يلعب الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج دوراً فى حدوث الطلاق؟

يرى "امت كابلان"Amit Kablan و"أنات هربست"Anat Herbst أن المتعلمين يميلون للزواج من بعضهم البعض، بما يضمن دخل أعلى ومعدلات طلاق منخفضة، حيث يسهم التكافؤ التعليمى فى التطور الوظيفى لكل من الرجال والنساء(Amit Kablan & Anat Herbst, op.cit,p.952). كما يرى "فابريزو برنارد" و جوان اجناسيو مارتينز- باستور أن هناك علاقة بين الفوارق التعليمية والطلاق، حيث يلعب التعليم دوراً فى التحرر من الضغوط المعيارية لأن النساء المتعلمات أقل تقليدية، ولذلك يكن أكثر ميلاً للانفصال حتى لو كان ذلك ينتهك الأعراف الاجتماعية (Fabrizo Bernard & Juan-Ignacio Martinez-Pastor,op.cit,p.774). وأخيراً أوضحت دراسة "مايا عبدالرحمن" أن الاختلاف الكبير بين الزوجين فى المستوى التعليمى ينعكس فى اختلافاتهم فى التطلعات والثقافة مما قد يؤدى إلى زيادة الفجوة بين الطرفين، وهذا يؤدى لحدوث الطلاق(مايا فتح الرحمن محمد على، ٢٠١٨، ص ٧٣). ويتضح ما سبق من الحالات (١ و ٢ و٣ و٤) ومن المقابلات مع الاخباريين.

يقول الحالة (١) (٥٢ سنة- مدرس- متزوج):

"بنتى معاها كلية تربية خريجة ٢٠٢١ ، اتجوزت ولد مسافر ايطاليا معاه دبلوم، قلنا نجوزها بعد إلحاح كبير من أهل الولد وإنهم عايزين ينسبونى، وافقنا وناس كتير نصحتنى إنه مينفعش بنت معاها كلية تتجوز ولد معاه دبلوم مفيش يا محترم تلات

شهور وبدأت المشاكل، ليه بقى كل واحد فيهم فى وادى والولد أسلوبه مش كويس وبيشتم مفيش تعليم فيه فلوس واحنا اخترنا غلط".

يقول الحالة (٢) (٣٠ سنة- دبلوم فنى- مطلق):

"اتجوزت واحدة معاها كلية آداب اتجوزتها وهى فى تانية كلية وأهلها وافقوا وكله تمام بعد ما وصلت لسنة رابعة وخلصت قالت لى لازم نطلق قلت لها ليه قالت أنا معايا ليسانس وأنت بياع أطباق ما أنتش شايف الفرق، طبعاً طلقتها ".

يقول الحالة (٣) (٣٢سنة- كلية تربية نوعية- مطلق):

"اتجوزت بنت معاها كلية تجارة وخدتها وعشنا فى القاهرة، مبتفهمش فى الذوق المفروض انى راجع من الشغل وتعبان ألاقيها ماسكة الموبايل مع أمها ، طيب كفاية ترد بطريقة فيها تجحشة ودماغ مفيش وتغبنة أكتر من مرة، لقيت أهلها بيقولوا نطلق".

يقول الإخبارى (٤٩سنة- مهندس- متزوج):

"بص الناس بتجوز للأسف بناتها اللى معاها كليات جامعية لأولاد معاهم دباليم فنية عشان الفلوس عشان نجيب من الأخر، أهل البنت عارفين أنه مفيش تعيينات، طيب والولد معاه فلوس مسافر إيطاليا متتجوزش ليه، هم بيحسبوها كده".

يقول الإخبارى (٤٩سنة- مأذون- متزوج):

"المفروض الفروق التعليمية تتراعى، لأنى بطلق حالات زى طبية ومحاسب معاه معهد فنى تجارى يعنى دبلوم، ألاقى دبلوم اتجوز جامعية فمينفعش، الناس عينها على حاجات وبتهمل حاجات تانية".

وبناءً على ما سبق، وكما أتضح من دراسات الحالة والمقابلة المتعمقة يتضح أن الفارق التعليمى لدى الزوجة الحاصلة على مؤهل تعليمى أعلى من الزوج يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. علاوة على إختلاف الخلفية الثقافية والطباع بين أسر الزوجين. ويتفق ذلك مع القضية النظرية الخاصة عدم التماثل التعليمى يؤدى إلى احتمال حدوث الطلاق ، حيث تؤكد نظرية التبادل الاجتماعى أن النساء المتعلمات لديهن زيجات مستقرة لأن زواجهن يوفر العديد من عوامل الجذب، ولديهن القليل من عوامل الجذب البديلة، أو أنهن يمتلكن عوائق كبيرة للطلاق. كما يؤكد مدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى أن الأزواج المتماثلين من ناحية التعليم العالى أقل ميلاً لاحتمالات الطلاق عن الأزواج ذوى الأنماط التعليمية الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أوسراء ماسلكيت وأخرون (٢٠١٥) "تذهب الشواهد إلى أن الذكور والإناث الحاصلين على تعليم عالى فى المدن الكبيرة لديهم قدرة اقتصادية مرتفعة وجودة زواجية تسهم فى الاستقرار الزواجى. وعلى العكس ففى المناطق الريفية يلعب التدرج التعليمى دوراً ايجابياً لأن القيود الخارجية الاجتماعية والاقتصادية على الطلاق أعلى". وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة محمد أحمد الرنتيسى من أنه " لايلعب المستوى التعليمى دوراً فى حدوث الطلاق، حيث إن الخلافات والصراعات إذا وصلت إلى مستوى مسدود فلا مستوى تعليمى ولا ثقافى يستطيع أن يمنعها. فالطلاق يرتفع بين فئات المتعلمين عن غير المتعلمين"(محمد أحمد الرنتيسى،٢٠٢٠، ص ٢٩).

٢ – المحور الثانى: إلى أى مدى يلعب الصراع الخفى للسلطة الأمومية دوراً فى حدوث الطلاق ؟

وفقاً للنظريات التطورية، تشير السلطة الأمومية إلى ذلك المجتمع الذى تتحكم فيه الأمهات فى المقاليد الرئيسية لأوضاع القوة (جوردون مارشال، ٢٠٠٠، ص

١٤٧٠). ويقصد بالسلطة الأمومية فى الأنثروبولوجيا النسوية المساواة بين الجنسين أكثر مما يعنى سيادة النساء (شارلوت سيمور – سميث،١٩٩٨، ص٦٩١). ووفقاُ للدراسة، هى قدرة المرأة على التدخل وحسم بعض القرارات الأسرية والعمل بقراراتها موضع التنفيذ. ووفقاً لذلك هناك سلطة الأم (حماة الزوج) وسلطة الأم (حماة الزوجة). ويتفق ذلك، مع الحالات (١و٤و٦و٨و١٣و١٤و١٥) ومع أقوال الإخباريين.

يقول الحالة (٨) (٣٠سنة– محاسب– مطلق):

"من أسباب طلاقى أمها، عايزها تبقى الريسة وأديها كل مرتبى، وأجيب ورثى وأطالب بيه، ولازم تجيبوا ولد كمان عشان عندنا بنتين، ولازم تظهروا بمظهر كويس، طبعاً بدأت أرفض حاجات كتيرة، اتصدمت فى أمها ، وأبوها لاحيلة له، وحصل الطلاق".

وتقول الحالة (١٣) (٥٨ سنة– ربة منزل– متزوجة):

"جوزت ابنى بنت معاها كلية وابنى مسافر ايطاليا وولادى التانيين متجوزين كل واحد معاه وحدة معاها دبلوم، والبنت دى قعدناها فى شقة فى البيت الجديد، لكن تيجى تاكل وتشرب معانا وتنام فى شقتها، بصيت لقيت ابنى بيقول يا أم الحقينى مراتى عايزانى أعزل منكم وناكل لوحدينا وعايزة تسافر معايه ولو ماسافرتش أبعت ليها الفلوس، طبعاً أمها عايزة بنتها تبقى الريسة على البيت".

ويقول الحالة (١٥) (٣١ سنة – دبلوم فنى – مطلق):

"سبب طلاقى كانت أمها بتتدخل فى كل حاجة تلبس أيه وتاكلوا أه ومنين، شوفوا فلوسه بيوديها فين، خلى الشقة اللى هياخدها يكتبها بالنصف وكتبت الشقة مناصفة، وكنت مسافر إيطاليا معرفتش أعمل إقامة فمعرفش أرجع، جبت تاكس وبدأت اشتغل عليه ،

أهو بيشتغل على تاكس هيعرنا، ونقار وحواديت، طبعاً اتغبنت بدل المرة تلاتة، رحت طلقتها".

ويقول الإخبارى (٤٩ سنة – مهندس– متزوج):

"أغلب مشاكل الطلاق، تدخل النسوان سواء أم الولد أو أم البنت عايزة تفرض رأيها على مراة ابنها أو العكس تفرض رأيها على جوز بنتها، فلما تبحث كويس تلاقى الأم السبب، مش يقولك اقلب القدرة على فمها تتطلع البنت لأمها".

ويقول الإخبارى (٤٩سنة – مأذون– متزوج):

"الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق. واحنا النسوان عندنا فى الأرياف سبب الطلاق والتفريق بين الزوج والزوجة، يعنى ٩٩٪ من حالات الطلاق تلقى أمه أو أمها هى السبب زائد أسباب تانية، يعنى الطلاق بيحصل لأن كل أم عايزة تفرض رأيها على التانية وكل واحدة مش عايزة تتاطى للتانية فبيحصل الطلاق".

وبناءً على ما سبق، وكما اتضح من المعايشة أن الصراع الخفى للسلطة الأمومية يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. وذلك من ناحية أم الزوجة (حماة الزوج) بتقوية الأبنة بأن تبسط سيطرتها على الزوج وشئونه الاجتماعية والاقتصادية، أو من ناحية أم الزوج (حماة الزوجة) بأن يبسط ابنها سيطرته على الزوجة وشئونها الاجتماعية والاقتصادية والمالية بصفة خاصة، ويزداد تدخل أم الزوج فى حالة إقامة الأبن مع الأسرة فى منزل متعدد الطوابق. علاوة على الصراع غير المباشر بين الحماتين. ويتفق تلك النتيجة مع ماذهبت إليه دراسة مهتاب أبو زنط، من أن "السبب الرئيسى للطلاق يعود إلى تدخلات الأهل فى شئون الأسرة، فمعظم هذه التدخلات تنطلق من حرص الأسرة على ابنها وحياته، ويكون ذلك على حساب الزوجة. ومما يزيد من تدخل الأهل فى الحياة

الزواجية لأبنائهم هو السكن المشترك مع الأهل، وإن عدم الاستقلالية فى السكن لايشعر المطلقة بالاستقلالية فى حياتها العامة والخاصة "(مهتاب أبوزنط، ٢٠١٦، ص ١١٥).

٣-المحور الثالث: إلى أى مدى تلعب المهنة والدخل لدى الزوجة دوراً فى حدوث الطلاق؟

يرتبط الطلاق بعدد من العوامل الاقتصادية مثل البطالة والدخل الشهرى للأسرة والنفقات الشهرية والإدارة المالية إضافة إلى عوامل أخرى مثل مهنة الزوجة ودخلها الشهرى. حيث يؤثر الدخل غير الكافئ على العلاقة الأسرية، وربما يؤدى إلى الطلاق. ومن الملاحظ أن العوامل الاقتصادية هى متغيرات مهمة تؤخذ فى الاعتبار قبل الزواج، وذلك بسبب أن هناك مستوى أدنى من الرضا المالى لاستمرار الشريكين فى الزواج (Andrew A Alola & others,2021,p.1).

وقد اتضح من المعايشة ودراسات الحالة والمقابلات المتعمقة مع الحالات والإخباريين، أن هناك عدداً من المؤشرات توضح أسباب الطلاق فيما يتعلق بالمهنة والدخل:

١- عمل الزوجة والدخل الأعلى ومساعدة أبويها مالياً:

أثبتت دراسات مختلفة أن النساء العاملات أكثر عرضة للطلاق من غير العاملات، ذلك لقدرتهن على تحمل التكاليف الاقتصادية للطلاق لحصولهن على راتب كما أنهن أقل اعتماداً اقتصادياً على أزواجهن. علاوة على أن فرص لقاء شريك جديد تكون مرتفعة للنساء العاملات، حيث يوسع التوظيف نطاق الاتصالات الاجتماعية (Fabrizo Bernard & Juan-Ignacio Martinez-Pastor, op.cit, p-p.774-775). ويتضح ذلك من الحالات(٥و٦و٧) ومن المقابلات مع الإخباريين.

يقول الحالة (٥) (٦٢ سنة – مدرس بالمعاش – متزوج):

"جوزت بنتى لواحد ظروفه حلوة محاسب فى بنك، وعاشوا فى مصر، وهى دكتورة بشرية كان عايز يستولى على مرتبها كله هى بتشتغل كمان فى مستشفى خاص جنب شغلها الحكومى ماشاء الله، ولما لقيها بدأت ظروفها تحلو وبتساعدنا، طلقها".

يقول الإخبارى (٤٦ سنة – موظف– متزوج):

"صاحبى هنا من المنيا شغال محاسب اتجوز دكتورة، طلقها ليه كان عايز مرتبها مع إن دخله كبير، كان فى دماغه إنهم يبقى نموذج واحد معاهم الفلوس والعربية والشقة، لكن هى بدأت تقول له أنت طمعان فيه وفى فلوسى زائد الخلافات على اتفه الأسباب، حصل الطلاق".

يقول الإخبارى (٤٩ سنة– مدرس– متزوج):

"الزوجة كانت مدرسة وبتدى دروس خصوصية وجوزها مكنش عايزها تشتغل وعايز يتحكم فيها بكل الطرق، ولما لقيها بتشتغل وناجحة فى شغلها ولها مكانة عشان بتدى دروس، قلب عليها الترابيزة بحجة إنها مش مهتمة بالبيت ولا بنفسها، وخناق بسبب إنها بتساعد أهلها وبتشترى دهب لنفسها، قرر إنه يسيبها، وقالت له شوف لك خدامة".

وبناءً على ما سبق، وكما اتضح من المعايشة ودراسات الحالة والمقابلات المتعمقة مع الحالات والإخباريين، أن عمل الزوجة ودخلها الأعلى عن دخل الزوج إضافة إلى مساعدتها لأهلها، يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. وتتفق تلك النتيجة مع القضية النظرية يحدث الطلاق بسبب قلة المكاسب الاقتصادية من الزواج. حيث تذهب نظرية التبادل الاجتماعى أن قرار فسخ الزواج يرد إلى خلل فى عمليات التبادل وعدم العدالة

فى توزيع المكافأت، فإذا شعر أحد الأزواج بأنه يعطى أكثر من الأخر، وأن الفوائد المتوقعة أقل من هذا العطاء فإن أحد الطرفين سيحاول إنهاء الزواج. كما يذهب النموذج الاقتصادى للزواج والطلاق إلى أن انفصال الزوجين بفعل صدمات غير متوقعة عندما تنخفض قيمة الزواج إلى ما دون قيمة الانفصال لأحد الزوجين أو كليهما واعتماداً على ما إذا كان الطلاق من جانب واحد متاحاً وبصفة عامة على قوانين الطلاق. كما تتفق مع القضية النسوية عن "عمل النوع"، من حيث أنه فى المجتمعات ذات الأفكار التقليدية عن أدوار النوع، فإن المرأة التى تحصل على دخل أكثر من زوجها لاتؤدى دورها النوعى المقبول اجتماعياً، وبالتالى فهى أكثر عرضة للطلاق. وتتفق تلك النتيجة مع النتيجة التى توصلت إليها كرستين شوارتز و بيلار جونالونس– بونس " ففى الزيجات التى تحصل فيها الزوجات على دخول أكبر من أزواجهن، يؤدى ذلك إلى تهديد هوية النوع للرجال باعتبارهم معيلين، وعندئذ يتزايد الصراع الزواجى والطلاق"(Christine R Schwartz& Pilar Gonalons– Pow,op.cit,p.218).

ب– عمل الزوجة والمساواة فى الدخل بين الشريكين:

يدعم عمل النساء ومساواة الزوجين فى الموارد الاقتصادية، استقرار الزواج من خلال زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل للزوجين ، ومن خلال الإسهام فى رفاهية الأسرة. ويؤثر وضع المرأة فى الأسرة على مكاسبها ودخلها المحتمل فى سوق العمل. ووفقاً لذلك، يسمح الاستقلال الاقتصادى للنساء بالفرار من الزيجات التعيسة (Amit Kablan & Anat Herbst, op.cit,p.953). وتذهب فرضية الاستقلال الاقتصادى إلى أنه كلما تزايد الاستقلال الاقتصادى للمرأة، تنخفض مكاسب الزواج وبالتالى احتمال الطلاق(Christine R Schwartz& Pilar Gonalons–

Pow,op.cit,p.219). وبناءً عليه ، فإن المساواة فى الدخل بين الشريكين تؤدى إلى احتمال حدوث الطلاق، ويتضح ذلك من الحالتين (٦و٧).

يقول الحالة (٦) (٣٠سنة- عضو هيئة تدريس- مطلق):

"اتجوزت زميلتى من الفيوم كانت معيدة وشريت شقة وبصراحة كنا تمام لقيت أبوها بيقولى فين فيزة المرتب بتاعة بنتى، أنت داخل على طمع، حاولنا نفهمه انى مش طمعان وإنى أنا زيها أبقى طمعان لو أنا أقل منها، وبعدين لقيتها بتقول نفس الكلام إنك اتجوزتنى عشان مرتبى، وإنك طمعان فى المرتب".

يقول الحالة (٧) (٥٥سنة- مزارع- متزوج):

"بنتى دكتورة أطفال جوزتها زميلها من الفيوم فتحوا عيادة كل ما تساعدنا يقول لها أنت بتغرفى من البيت لأهلك وبدأ يقطع علاقته معانا وميزرناش، وقال إننا طمعانين فيه، طبعاً حصل الطلاق. الحمد لله بنتى دكتورة وعندها مصدر دخل".

وبناء على ما سبق، وكما اتضح من المعايشة والمقابلات المتعمقة مع الحالات أن المساواة فى الدخل بين الشريكين تلعب دوراً فى حدوث الطلاق. وتتفق تلك النتيجة مع القضية النظرية التكافؤ الاقتصادى يؤدى إلى حدوث الطلاق، حيث يذهب النموذج الاقتصادى للزواج والطلاق إلى أنه كلما تحصل النساء على استقلال اقتصادى أكبر من خلال المشاركة فى سوق العمل، يحد ذلك من السيطرة عليها فى الترتيبات داخل الأسرة، وتقل المكاسب الاقتصادية للنساء من الزواج. وبناءً عليه، تصبح النساء أكثر تفضيلاً للطلاق فى حالة استقلالهن اقتصادياً عن أزواجهن. ولذا، يسمح الاستقلال الاقتصادى للنساء بالفرار من الزيجات التعيسة. كما تتفق مع مدخل التكافؤ الثقافى والاقتصادى من أنه سيقلل الاستقرار الوظيفى للزوج من حدوث الطلاق، فى حين إن

استقرار عمل المرأة سيزيد حدوث الطلاق. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت دراسة "روزيمارى ل. هوبكروفت" "لايرتبط الدخل الشخصى بإمكانية الزواج لدى النساء، ويرتبط إيجابياً بإحتمالية الطلاق، ويرتبط سلبياً بإحتمالية الزواج مرة أخرى من رجل" (Rosemary L. Hopcroft, op.cit, p.414).

- أهم النتائج والاستخلاصات والتوصيات:

١- أتضح من دراسات الحالة والمقابلة أن الفارق التعليمى لدى الزوجة الحاصلة على مؤهل تعليمى أعلى من الزوج يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. علاوة على اختلاف الخلفية الثقافية والطباع بين أسر الزوجين.

٢- اتضح من المعايشة أن الصراع الخفى للسلطة الأمومية يلعب دوراً فى حدوث الطلاق. وذلك من ناحية أم الزوجة (حماة الزوج) بتقوية الأبنة بأن تبسط سيطرتها على الزوج وشئونه الاجتماعية والاقتصادية، أو من ناحية أم الزوج (حماة الزوجة) بأن يبسط ابنها سيطرته على الزوجة وشئونها الاجتماعية والاقتصادية والمالية بصفة خاصة، ويزداد تدخل أم الزوج فى حالة إقامة الأبن مع الأسرة فى منزل متعدد الطوابق. علاوة على الصراع غير المباشر بين الحماتين.

٣- اتضح من المعايشة ودراسات الحالة والمقابلات المتعمقة مع الحالات والإخباريين، أن عمل الزوجة ودخلها الأعلى عن دخل الزوج إضافة إلى مساعدتها لأهلها، يلعب دوراً فى حدوث الطلاق.

٤- اتضح من المعايشة والمقابلات المتعمقة مع الحالات أن المساواة فى الدخل بين الشريكين يلعب دوراً فى حدوث الطلاق.

- توصيات الدراسة:

١- ضرورة تكاتف مؤسسة الأزهر الشريف مع وزارة العدل ومجلس الشعب فى سن قانون يحد من ظاهرة الطلاق، نظراً لكثرة معدلات الطلاق وخطورتها على المجتمع.

٢- ضرورة تخصيص برامج دينية فى الإذاعة والتليفزيون تنشر الوعى بخطورة ظاهرة الطلاق على الأسرة والمجتمع.

٣- تخصيص مقرر دراسى فى التعليم الثانوى والجامعى بالمشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة الطلاق وآثارها المدمرة على مستوى المجتمع المصرى.

قائمة المراجع

- أولاً: المراجع العربية:

- الكتب:

١- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، ترجمة ا.د. محمد الجوهرى وأخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٢- شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف ا.د. محمد الجوهرى، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

٣- سعيد بن جمعة العلوى، طلاق المسحور والمريض النفسى فى الفقه الإسلامى: دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية العمانى، فى ، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، العدد (٢٢) الجزء الثالث، جامعة الأزهر،٢٠١٨.

٤- محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٤.

- الدوريات والمجلات:

٥- أحمد محمد الرنتيسى، العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر فى المجتمع الفلسطينى من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، فى، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٢٠.

٦- عاصم محمد البكار و جهاد على السعايدة، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة: دراسة ميدانية اجتماعية فى مركز اتحاد عمان، فى، مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة، المجلد (٧٥)- العدد (٣) أبريل ٢٠١٥.

٧- منيرة صالح سعيد الضحيان، اتجاهات ربات الأسرة نحو أسباب الطلاق فى مدينة عنيزة وعلاقتها بكل من عمل المرأة والدخل المالى للأسرة، فى، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومى للبحوث غزة، مجلد (١)، عدد (٧)، ٢٠١٧.

- الرسائل العلمية:

٨- مايا فتح الرحمن محمد على، علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية لظاهرة الطلاق فى المجتمع السودانى: دراسة ميدانية محلية جبل أولياء منطقة الكلاكلة، جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا- قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية، ٢٠١٨.

٩- مهتاب أحمد اسماعيل أبوزنط، الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات: دراسة ميدانية فى محافظة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ماجستير، ٢٠١٦.

- الأنترنت:

١٠- أشرف عبدالحميد، السيسى: نريد عقد زواج يحل مسألة الطلاق، ٢٠٢٢/٥/١١ ، فى، http:alarabia.net/arab-and world/Egypt/

١١- عبدالرقيب صالح الشامى، الطلاق ومدى سلطان الدولة فى تقييده، ٢٠١٩.

١٢- محمد صبرى عبدالرحمن،، مدة فترة الخطوبة..والأمور المباحة بين المخطوبين؟ الافتاء تجيب، ٢٠٢٠/١/١٤، فى، www.elbald.news/4133565.

- **النشرات:**

١٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قراءة فى إحصاءات الطلاق وخصائصه، يناير ٢٠٢٠.

١٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، عدد الأسر والسكان بتوابع القرى طبقاً للنتائج النهائية للتعداد العام ٢٠١٧، إصدار يونيو٢٠١٩

١٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠١٩، أكتوبر ٢٠٢٠.

١٦- مركز المعلومات واتخاذ القرار، التقسيم الإدارى لقرى مركز اطسا،٢٠٢٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

17- Andrew A. Alola & others, The role of income and gender unemployment in divorce rate among the OECD countries, In, Journal of labor and society, vol. 23, 2020.

18- Amit Kaplan & Anat Herbst, Stratified patterns of divorce: earnings, education and gender, In, Demographic Research, vol. 32, 2015.

19- Ausra Maslaukaite & others, Socio-economic determinants of divorce in Lithuania: Evidence from register- based census- linked data, In, Demographic Research, vol. 33, 2015.

20- Barhani Buhani & Sri Surahmi, Divorce and family role based on Slerek as traditional fishing method in Muncar Banyuwangi coastal Area, In, IOP Conference series: Earth and Enviormental Science, 2018.

21- Christine R. Schwartze & Pilor Gonalons - Pons, Trends in relative earnings and marital dissolution: are wives who out earn their husbands still more likely to divorce ?, In, The Russell Sage of foundation journal of the social sciences, vol.2, N.4, 2016.

22- Deiderik Boetien & Juha Harkomen, Why does women's education stabilize marriages? The role of marital attraction and barriers to divorce, In, Demographic Research, vol. 38, 2018.

23- Fabrizio Bernardi & Juan Ignacio Martinez- Pastor, Divorce risk factors and their variations over time in Spain, In, Demographic Research, vol. 24, 2011.

24- Hector Bellido, Do children of the first marriage determenants divorce? In, Economic Modelling, vol.55, 2016.

25- Rosemary L. Hopcroft, High income men have high value as long-term mates in the U.S: personal income and the probability of marriage, divorce and childbearing in the U.S, In, Evolution and Human behavior, vol.42, 2021.

الملاحق

ملحق (١)يوضح خصائص الحالات المختارة للدراسة المتعمقة بمجتمع الدراسة.

م	السن	الحالة التعليمية	الحالة المهنية	الحالة الزواجية
١	٥٢	بكالوريوس تربية	مدرس	متزوج
٢	٣٠	دبلوم فنى صناعى	بائع مستلزمات منزلية	مطلق
٣	٣٣	كلية تربية نوعية	مندوب مبيعات	مطلق
٤	٥٩	دبلوم تجارة	موظف بالسجل المدنى	متزوج
٥	٦٢	بكالوريوس علوم	مدرس بالمعاش	متزوج
٦	٣٠	حاصل على ماجستير	مدرس مساعد	مطلق
٧	٥٥	يقرأ ويكتب	مزارع	متزوج
٨	٣٠	معهد فنى تجارى	محاسب	مطلق
٩	٣٦	دبلوم زراعة	سائق	مطلق
١٠	٢٧	دبلوم فنى صناعى	نقاش	مطلق
١١	٣٠	دبلوم فنى صناعى	مندوب مبيعات	مطلق
١٢	٣٠	دبلوم فنى صناعى	سائق	مطلق
١٣	٥٨	أمية	ربة منزل	متزوجة
١٤	٣٥	دبلوم فنى صناعى	صاحب محل بقالة	مطلق
١٥	٣١	دبلوم فنى صناعى	سائق تاكسى	مطلق

ملحق (٢) دليل العمل الميدانى

أولاً: بيانات أولية:

- العمر.
- الحالة التعليمية.
- المهنة.
- الحالة الاجتماعية.

ثانياً: الفارق التعليمى لدى الزوجة ذات المؤهل التعليمى الأعلى عن الزوج والطلاق:

- إلى أى مدى لعب الفارق التعليمى الأعلى لدى الزوجة دوراً فى حدوث الطلاق بين الزوجين؟
- إلى أى مدى لعبت بطالة الفتاة فى مسألة الزواج من زوج أقل منها تعليمياً دوراً فى حدوث الطلاق؟
- إلى أى مدى لعبت النواحى الاقتصادية المتدنية لأسرة الزوجة دوراً فى قبول زوج لديه المقدرة المادية سواء من السفر أو الإرث دوراً فى قبول الزواج؟

ثالثاً: الصراع الخفى للسلطة الأمومية والطلاق:

- إلى أى مدى لعبت حماة الزوج دوراً فى بسط سيطرة ابنتها وبالتالى حدوث الطلاق؟
- فى أى الشئون تدخلت حماة الزوج؟
- إلى أى مدى لعبت حماة الزوجة دوراً فى بسط سيطرة ابنها وبالتالى حدوث الطلاق؟

- فى أى الشئون تدخلت حماة الزوجة؟
- إلى أى مدى لعب الصراع بين حماة الزوج وحماة الزوجة دوراً فى حدوث الطلاق؟

رابعاً: المهنة والدخل لدى الزوجة والطلاق:

- إلى أى مدى لعب الفارق المهنى لدى الزوجة دوراً فى حدوث الطلاق؟
- إلى أى مدى لعب التشابه فى المهنة والتقارب فى الدخل دوراً فى حدوث الطلاق؟
- إلى أى مدى لعب الدخل المرتفع للزوجة دوراً فى حدوث الطلاق؟
- إلى أى مدى لعبت مساعدة الزوجة لأسرتها الأبوية من دخلها دوراً فى حدوث الطلاق؟

Social and economic factors for phenomenon of divorce in first years of marriage: Field study in Menia elhyt village in Fayoum governorate

Abstract:

The study is concerned with examining some of the social and economic factors of divorce. The study relies on the case study approach and the anthropological approach, with its tools, the field work guide, the in-depth interview, and the informants. The study was conducted on (15) cases, which were divided into (4) cases over the age of fifty, and (11) cases between 30-36 years of divorced persons.

The study concluded that the educational difference of the wife with higher educational qualification than the husband play a role in occurrence divorce. The study also indicated that the hidden conflict of matriarchal authority in terms of the wife's mother or the husband's mother plays a role in the occurrence of divorce. In addition, the higher professional level of the wife than the husband, as well as the equal professional level of the wife with the husband, play a role in the occurrence of divorce. The study also indicated that the higher income of the wife than the husband, as well as the equal income of the wife with the husband, in addition to her assistance to her family play a role in the occurrence of divorce.

Keywords: social factors and economic factors – divorce.